



بيان

الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية

السبت ١ نيسان / ابريل ٢٠١٧

الهيئة العليا تستنكر الاتفاق الذي يجري الإعداد له لتهجير أهالي مدينتي الزبداني ومضايا

في إطار عمليات الترحيل والتهجير التي يقوم بها النظام، تتوارد الأنباء عن اتفاق يجري الإعداد له لتهجير أهالي مدينتي الزبداني ومضايا في ريف دمشق تهجيراً قسرياً مقابل إخلاء سكان مدينتي كفريا والفوعة وترحيلهم إلى ريف دمشق ليحلوا محل أهل الزبداني ومضايا المهجّرين إلى المجهول، مع ما يستتبع هذا الاجراء من اعتداء على حقوق سكان هذه المدن في البقاء في بيوتهم وعلى أرض آبائهم وأجدادهم، وفتح الباب أمام مشاريع مماثله تستهدف سوريا وطننا وشعبنا.

إن الهيئة العليا للمفاوضات تستنكر هذا الاتفاق وأمثاله، وتدعو جميع المعنيين برعايته وتنفيذها من سوريين وغيرهم إلى وقف هذه الجريمة بحق الشعب السوري عموماً وضحايا التهجير بسببه على وجه الخصوص، وتعتبر كل ما يُبني عليه باطلًا ويتوجب الغاؤه. فهو يأتي في إطار خطة لمصلحة ايران وحزب الله في مشاريعهم للتغيير السكاني في سوريا وإحلال مجموعات محل أخرى على أساس طائفية خدمة لمشاريعهم التقسيمية الفئوية في بلادنا وفي المنطقة.

إن هذا الاتفاق معاً للشعب السوري ومناقض لقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية، ويتجه مباشرةً لضرب العملية السياسية الجارية وإثارة الفتنة ومشاريع الصراعات والحروب المفتوحة في المنطقة.

ننوجه إلى السوريين جميعاً حيثما كانت مواقعم بنداء حول الوقف في وجه هذا الاتفاق، وندعوا الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي لإدانة هذا المشروع الإجرامي الذي تقوده ايران بحق الشعب السوري، واتخاذ الخطوات المطلوبة لوقفه وإلغاء مترتباته، ومساعدة أهالي الزبداني ومضايا وكفريا والفوعة في البقاء في بيوتهم والمحافظة على وجودهم وحقوقهم فوق أرضهم.

سوريا لجميع السوريين من مختلف المكونات الدينية والطائفية والعرقية، والدفاع عن الوحدة الوطنية للشعب واجب الجميع من أجل محاربة الاستبداد والارهاب ومشاريع التقسيم والعدوان على السوريين فوق ارضهم وفي بيوتهم.

الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السورية

أصدرت الهيئة العليا للمفاوضات بياناً استنكرت فيه اتفاق كفريا والفوعة، معتبرةً إياه تهجيراً قسرياً مقابل إخلاء سكان مدینتي كفريا والفوعة وترحيلهم إلى ريف دمشق ليحلوا محل أهل الزيداني ومضايا المُهجرين إلى المجهول، مع ما يستتبع هذا الاجراء من اعتداء على حقوق سكان هذه المدن في البقاء في بيوتهم وعلى أرض آبائهم وأجدادهم، وفتح الباب أمام مشاريع مماثله تستهدف سوريا وطناً وشعباً.

ودعت الهيئة "جميع المعنيين برعايته وتنفيذه من سوريين وغيرهم إلى وقف هذه الجريمة بحق الشعب السوري عموماً وضحايا التهجير بسببه على وجه الخصوص، وتعتبر كل ما يُبني عليه باطلًا ويتوجب إلغاؤه".

كما دعت السوريين جميعاً حيثما كانت مواقعهم إلى الوقوف في وجه هذا الاتفاق، وطالبت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي بإدانة هذا المشروع الإجرامي الذي تقوده إيران بحق الشعب السوري، واتخاذ الخطوات المطلوبة لوقفه وإلغاء مرتبااته، ومساعدة أهالي الزيداني ومضايا وكفريا والفوعة على البقاء في بيوتهم والمحافظة على وجودهم وحقوقهم فوق أرضهم.

صورة البيان:



المصادر: